منهج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده

د. عطاللّه مدب حمادي

The Approach of Imam Ahmed Ibn Hambel in his approved

PhD. Ata Allah Madab Hamadi

1. The approved book of Imam Ahmed Ibn Hanbal is the greatest assorted book in reserving the Sunna where it contained the Sunna origin and never missed just a little ,because Imam Ibn Hanbal is the first who worked with the assorted and approved Hadith .he didn't write what all he hear unless he approved the story of the Hadith and knowing the good and acceptable then put it in his approved book
2. Imam Ahmed was admirable and keeping the Sunna and about his approach he preferred the weak Hadith upon men's Hadith
3. most of the approved Hadith is correct and fair and there are some of the weak and very weak and they are little for the volume of the book ,and the rank of the book is not less than the four books if it is preferable over some or most of them .
4. the approved book is referenced specially and no one could do that before him ,where he made many standards ,like the nobility and the older in following Islam .
5. many clerks impressed in his approach (Allah mercy him) whom they came after him and this was obvious in their approaches or what they said about the book.

Le système d'Imam Ahmad Ibn Hanbal dans son Musnad(son livre du hadith prophétique)

D. Atallah Mudb Hammadi…

1. Le **Musnad** d'Imam Ahmad Ibn Hanbal est la plus grande classification en préserver la Sunna prophétique, qui englobe les actifs de la Sunna et ne manque que de peu, car l'Imam Ahmad Ibn Hanbal était le premier à décider la méthode de la sélection, il n'a écrit ce qu'il a entendu ou reçus qu'après la vérification de son origine et connu ce qui est bien acceptable, pour le mettre finalement dans son **Musnad.**

2. L'Imam Ahmad était vraiment le glorifiant et le gardant de la Sunna prophétique, et de son style il propose la faible parole prophétique (Hadith) que les autres visions des hommes.

3. La plupart des paroles prophétique (Hadith) de son livre Al **(Musnad)** sont correctes ou bons où on trouve aussi quelques uns faibles ou très faibles (Hadith) mais qui sont peu en les comparant à sa grand livre, et le rang de son **Musnad** ne réduit du rang des quatre livres de la Sunna s'il n'est pas même avancé d'eux ou de la plupart .

4. Il a arrangé son **Musnad** par un arrangement spécial et était à la priorité, et avec plusieurs critères, comme la dignité de la descendance et la priorité dans l'Islam.

5. Nombrex d'ulamans qui sont venus après lui étaient influencés à son style, qui semblait si evident à travers leurs programmes dans leurs œuvres, ou leurs paroles déjà déclarées.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشدا وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له نصر عبده واعز جنده وهزم الأحزاب وحده وأشهد أن سيدنا محمدًا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده ورسوله وصفيه من خلقه وخليله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

أما بعد.

فإن من اسباب الإيمان بالله واليوم الاخر التمسك بالسنة النبوية الشريفة لأنها المصدر الثاني للتشريع الاسلامي **قال الله تعالى** ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ **البقرة (١٢٩)** وقد فسر العلماء الكتاب بالقران والحكمة بالسنة النبوية.

وقال تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ **االنور(٦٣)** والسنة النبوية هي المفسرة للقران المبينة لمعانيه فلا يتصور فهم حقيقي وصحيح لهذا الدين من دون الاخذ بالسنة النبوية الشريفة **قال الله تعالى:** ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ **النحل (٤٤)**

وإن من دواعي تعظيم السنة النبوية الاهتمام بالأئمة العلماء الذين رووا السنة النبوية والتي وصلتنا عن طريقهم والوقوف على منهجهم والظروف التي احاطت بهم والإطلاع على مدى تثبتهم وحرصهم في رواية حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لكي تطمئن القلوب وتسكن النفوس الى شرع الله تعالى.وكذلك الاهتمام بالكتب التي اعتنت بالسنة النبوية وحفظتها، ولعله من أعظم هؤلاء العلماء الرواة الذي كان لهم دور كبير في حفظ السنة النبوية هو الامام احمد

بن حنبل الذي شكل منهجه وآراءه مدرسة حديثية وفقهية وعقدية الى يومنا هذا وقد حصل لي الشرف بأن أقوم بذكر شيء عن آرائه الحديثية من خلال اقواله وافعاله ومن خلال منهجه في كتابه الكبير المسند سائلا الله تعالى التوفيق والسداد لي ولجميع مشايخي وإخواني وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وسلم٠

وقد قسمت الموضوع الى تمهيد وعدة مباحث وكالاتي:

التمهيد ويتضمن ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل ويشمل المطالب التالية:

المطلب الاول : اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:

المطلب الثاني : طلبه للعلم:

المطلب الثالث : ذكر شيوخه:

المطلب الرابع : ذكر من روى عنه:

المطلب الخامس : ثناء العلماء عليه:

المطلب السادس : محنة الإمام احمد:

المبحث السابع : بعض مؤلفات الإمام أحمد:

المطلب الثامن وفاة الامام احمد:

المبحث الأول : منهج الامام احمد في مسنده:

وفيه خمسة مطالب وكلاتي:

المطلب الاول: منهج الانتقاء:

المطلب الثاني: التثبت في الرواية

المطلب الثالث : تقديم الحديث على اقوال الصحابة فمن بعدهم :

المطلب الرابع :قصد المشهور وترك الغريب٠

المطلب الخامس :منهجه في ترتيب المسند:

المبحث الثاني: اثر منهج الامام احمد في من اتى بعده:

ويشمل المطالب التالية:

المطلب الاول: التاثر بمنهج الانتقاء :

المطلب الثاني : تقديم الحديث الضعيف على رأي الرجال ٠

المطلب الثالث : عدم الاحتجاج بالغريب

المطلب الرابع :التاثر بمنهج الترتيب:

المبحث الثالث : درجة أحاديث المسند وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أقوال العلماء في درجة أحاديث المسند.

المطلب الثاني: الحديث الحسن عند أحمد.

تمهيد

قبل البدء بموضوع منهج الإمام أحمد في مسنده لابد من ترجمة موجزة لهذا العالم الكبير يمكننا من خلالها التعرف على بعض الأمور التي تخصة والظروف التي أحاطت بنشأته وطلبه للعلم وصبره وجلده وثباته على الحق وتغلبه على المصاعب التي واجهته وغيرها من الأمور.

واشتمل التمهيد على ثمانية مطالب وكالاتي:

المطلب الاول اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:

المطلب الثاني : طلبه للعلم:

المطلب الثالث : ذكر شيوخه:

المطلب الرابع : ذكر من روى عنه:

المطلب الخامس : ثناء العلماء عليه:

المطلب السادس : محنة الإمام احمد:

المبحث السابع : بعض مؤلفات الإمام أحمد:

المطلب الثامن وفاة الامام احمد:

المطلب الاول

اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته:

اسمه ونسبه وكنيته:

قال ابن حبان: أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل بن هِلَال بن أَسد بن إِدْرِيس بن عبد الله بن حَيَّان بن عَبْد الله بْن أنس بْن عَوْف بن قاسط بن مَازِن بْن شَيبَان بْن ذهل بْن ثَعْلَبَة بْن عكابة بْن صَعب بْن عَليّ بْن بكر بْن وَائِل بن قاسط بن هنب بْن أفصى بْن دعمى بْن جديلة بْن أَسد بْن ربيعَة بْن نزار بْن معد بْن عدنان.

كنيته أَبُو عبد الله [١].

مولده ونشأته:

قال ابن حبان: أَصله من مرو مولده بِبَغْدَاد[٢].

وقال ابن الجوزي: قدمت أمه بغداد وهي حامل به، فولدته ونشأ بِهَا، وسمع شيوخها[٣].

---

(١) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الثقات، ج ٨، ص١٨، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.

(٢) ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص١٨.

(٣) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ج١١، ص٢٨٦، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

المطلب الثاني

طلبه للعلم

قال صالح في كتابه (سيرة الإمام أحمد بن حنبل): قَالَ أبي: طلبت الحَدِيث وَأَنا ابْن سِتّ عشرَة سنة.

قَالَ أبي وَمَات هشيم وَأَنا ابْن عشْرين سنة وَأَنا أحفظ مَا سَمِعت مِنْهُ وَلَقَد جَاءَ إِنْسَان إِلَى بَاب ابْن عَلَيْهِ وَمَعَهُ كتب هشيم فَجعل يلقيها عَليّ وَأَنا أَقُول هَذَا إِسْنَاده كَذَا فجَاء المعيطي وَكَانَ يحفظ قلت لَهُ أجبه فِيهَا فَبَقيَ وَأعرف من حَدِيثه مَا لم أسمع.

وَخرجت إِلَى الْكُوفَة – سنة مَاتَ فِيهَا هشيم – سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ وَمِائَة وَهِي أول سنة سَافَرت فِيهَا وَقدم عِيسَى بن يُونُس الْكُوفَة بعدِي بأيام سنة ثَلَاثَة وَثَمَانِينَ وَلم يحجّ بعْدهَا.

قَالَ وَأول خرجَة خرجتها إِلَى الْبَصْرَة سنة سِتّ وَثَمَانِينَ قلت لَهُ أَي سنة خرحت إِلَى سُفْيَان بن عُيَيْنَة قَالَ فِي سنة سبع وَثَمَانِينَ قدمناها وَقد مَاتَ فُضَيْل بن عِيَاض، وَهِي أول سنة حججْت وَسنة إِحْدَى وَتِسْعين سنة حج الْوَلِيد بن مُسلم وَفِي سنة سِتّ وَتِسْعين وأقمت سنة سبع وَتِسْعين وَخرجت سنة ثَمَان وَتِسْعين وأقمت سنة تسع وَتِسْعين عِنْد عبد الرَّزَّاق وجاءنا موت سُفْيَان وَيحيى بن سعيد وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي سنة ثَمَان وَتِسْعين

قَالَ أبي وَلَو كَانَ عِنْدِي خَمْسُونَ درهما كنت قد خرجت إِلَى جرير بن عبد الحميد إِلَى الرّيّ فَخرج بعض أَصْحَابنَا وَلم يمكني الْخُرُوج لِأَنَّهُ لم يكن عِنْدِي.

قَالَ أبي وَخرجت إِلَى الْكُوفَة فَكنت فِي بَيت تَحت رَأس لبنة فحممت فَرَجَعت إِلَى أُمِّي رَحمهَا الله وَلم أكن استأذنتها.

وَقَالَ وَحَجَجْت خمس حجج ثَلَاثَة راجل أنفقت فِي إِحْدَى هَذِه الْحجَج ثَلَاثِينَ درهما.

قَالَ وَأول سَمَاعي من هشيم سنة تسع وَسبعين وَكَانَ ابْن الْمُبَارك قدم فِي هَذِه السّنة وَهِي آخر قدمة قدمهَا وَذَهَبت إِلَى مَجْلِسه فَقَالُوا قد خرج إِلَى طرسوس وَتُوفِّي سنة أحدى وَثَمَانِينَ

قَالَ وكتبت عَن هشيم سنة تسع وَسبعين إِلَّا أَنِّي لم أعْتَمد بعض سَمَاعي ولزمناه سنة ثَمَانِينَ وَإِحْدَى وَثَمَانِينَ وثنتين وَثَلَاث، وَمَات فِي سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ فكتبنا عَنهُ كتاب الْحَج نَحْو من ألف حَدِيث وَبَعض التَّفْسِير وَالْقَضَاء وكتبا صغَارًا قلت يكون ثَلَاثَة آلَاف قَالَ أَكْثَر.

سَمِعت صَالح قَالَ سَمِعت أبي يَقُول صليت خلف إِبْرَاهِيم بن سعد غير مرّة فَكَانَ يسلم وَاحِدَة ورأني يَوْمًا وَأَنا أكتب فِي الألواح فَقَالَ تكْتب[1]؟.

وقال ابن حبان: سَمِعت مُحَمَّد بن أَحْمد المسندي يَقُول سَمِعت أَحْمد بن نصر الْفراء يَقُول سَمِعت أَحْمد بن حَنْبَل يَقُول طلبت الحَدِيث سنة تسع وَسبعين وَكَانَ لي يَوْمئِذٍ سِتّ عشرَة سنة[2].

وقال الذهبي: قال حنبل: سمعت أبا عبد الله، يقول: طلبت الحديث سنة تسع وسبعين، فسمعت بموت حماد بن زيد، وأنا في مجلس هشيم[3].

المطلب الثالث

ذكر شيوخه

سمع من إبراهيم بن سعد قليلا، ومن هشيم بن بشير فأكثر، وجود، ومن عباد بن عباد المهلبي، ومعتمر بن سليمان التيمي وسفيان بن عيينة الهلالي، وأيوب بن النجار، ويحيى بن أبي زائدة، وعلي بن هاشم بن البريد، وقران بن تمام، وعمار بن محمد الثوري، والقاضي أبي يوسف، وجابر بن نوح الحماني، وعلي بن غراب القاضي، وعمر بن عبيد الطنافسي، وأخويه يعلى، ومحمد، والمطلب بن زياد، ويوسف بن الماجشون، وجرير بن عبد الحميد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، وعباد بن العوام، وأبي بكر بن عياش، ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي،

---

(١) صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، أبو الفضل، (المتوفى: ٢٦٥هـ) سيرة الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، ج ١، ص٣٧، الناشر: دار الدعوة – الاسكندرية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٢) الثقات ج ٨، ص١٩.

(٣) الذهبي، سير أعلام لنبلاء، ج١١، ص١٧٩.

وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبدة بن سليمان، ويحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، والنضر بن إسماعيل البجلي، وأبي خالد الأحمر، وعلي بن ثابت الجزري، وأبي عبيدة الحداد، وعبيدة بن حميد الحذاء، ومحمد بن سلمة الحراني، وأبي معاوية الضرير، وعبد الله بن إدريس، ومروان بن معاوية، وغندر، وابن علية، ومخلد بن يزيد الحراني، وحفص بن غياث، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن فضيل، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، والوليد بن مسلم، ويحيى بن سليم حديثا واحدا، ومحمد بن يزيد الواسطي، ومحمد بن الحسن المزني الواسطي، ويزيد بن هارون، وعلي ابن عاصم، وشعيب بن حرب، ووكيع فأكثر، ويحيى القطان فبالغ، ومسكين بن بكير، وأنس بن عياض الليثي، وإسحاق الازرق، ومعاذ بن معاذ، ومعاذ بن هشام، وعبد الاعلى السامي، ومحمد بن أبي عدي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن بشر، وزيد بن الحباب، وعبد الله بن بكر، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأبي عاصم، وعبد الرزاق، وأبي نعيم، وعفان، وحسين بن علي الجعفي، وأبي النضر، ويحيى بن آدم، وأبي عبدالرحمن المقرئ، وحجاج بن محمد، وأبي عامر العقدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وروح بن عبادة، وأسود ابن عامر، ووهب بن جرير، ويونس بن محمد، وسليمان بن حرب، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وخلائق إلى أن ينزل في الرواية عن قتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وهارون بن معروف، وجماعة من أقرانه.

فعدة شيوخه الذين روى عنهم في " المسند " مئتان وثمانون ونيف.[1]

المطلب الرابع

ذكر من روى عنه

روى عنه علي بن المديني، ويحيى بن معين، ودحيم، وأحمد بن صالح، وأحمد بن أبي الحواري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن الفرات، والحسن ابن الصباح البزار، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني،

(١) تهذيب الكمال ٤٣٧/١ ، سير أعلام البلاء ١٨١/١

وحجاج بن الشاعر، ورجاء بن مرجى، وسلمة بن شبيب، وأبو قلابة الرقاشي، والفضل بن سهل الأعرج، ومحمد بن منصور الطوسي، ، وزياد بن أيوب، وعباس الدوري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وإسحاق الكوسج، وأبو بكر الاثرم، وإبرهيم الحربي، وأبو بكر المروذي، وأبو زرعة الدمشقي، وبقي بن مخلد، وأحمد بن أصرم المغفلي، وأحمد ابن منصور الرمادي، وأحمد بن ملاعب، وأحمد بن أبي خيثمة، وموسى ابن هارون، وأحمد بن علي الابار، ومحمد بن عبد الله مطين ، وأبو طالب أحمد بن حميد، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري، وولده إسحاق بن إبراهيم، وبدر المغازلي، وزكريا بن يحيى الناقد، ويوسف بن موسى الحربي، وأبو محمد فوران، وعبدوس بن مالك العطار، ويعقوب بن بختان، ومهنى بن يحيى الشامي، وحمدان بن علي الوراق، وأحمد بن محمد القاضي البرتي، والحسين بن إسحاق التستري، وإبراهيم بن محمد ابن الحارث الاصبهاني، وأحمد بن يحيى ثعلب، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، وإدريس بن عبد الكريم الحداد، وعمر بن حفص السدوسي، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن عبد لرحمن السامي، وعبد الله بن محمد البغوي، وأمم سواهم.

وحدث عنه أيضاً مسلم، وأبو داود بجملة وافرة، وروى أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة عن رجل عنه، وحدث عنه أيضا ولداه صالح وعبد الله، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وشيوخه عبد الرزاق والحسن بن موسى الأشيب،وأبو عبدالله الشافعي، لكن الشافعي لم يسمه، بل قال: حدثني الثقة [1].

المطلب الخامس

ثناء العلماء عليه

قال ابن حبان:كَانَ حَافِظًا متقنا ورعا فَقِيها لَازِما للورع الْخَفي مواظبا على الْعِبَادَة الدائمة بِهِ أغاث الله جلّ وَعلا أمة مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَاكَ أَنه ثَبت

(١) تهذيب الكمال ٤٣٧/١، سير أعلام البلاء ١٨١/١ ، وينظر: ترجمة الأئمة الأربعة ١٩٩/١ .

فِي المحنة وبذل نَفسه لله عز وَجل حَتَّى ضرب بالسياط للْقَتْل فعصمه الله عَن الْكفْر وَجعله علما يقْتَدى بِهِ وملجأ يلتجى إِلَيْهِ(١).

وقال ابن الجوزي: جمع حفظ الحديث والفقه والزهد والورع، وكانت مخايل النجابة تبين عَلَيْهِ من زمن الصغر، وَكَانَ أشياخه يعظمونه.

وقال ابن الجوزي: أَخْبَرَنَا أبو منصور القزاز قال: أخبرنا أحمد بن علي بن ثابت الحافظ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أبو عقيل أحمد بْن عيسى أَخْبَرَنَا عبد العزيز بْن الحارث التميمي قال: حدثنا إبراهيم بن محمد النسّاج قَالَ: سمعت إبراهيم الحربي يقول: رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين.

أَخْبَرَنَا أبو منصور القزاز قال: أخبرنا أحمد بْنُ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيم بْن عُمَر الفقيه قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْد اللَّهِ بْن مُحَمَّد بْن حمدان العكبري، حَدَّثَنَا أبو حفص عمر بْن مُحَمَّد بْن رجاء قَالَ: سمعت عبد الله بْن أحمد بْن حنبل يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: كَانَ أحمد بْن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل لَهُ: ومَا يدريك؟ قَالَ: ذاكرته فأخذت عَلَيْهِ الأبواب(٢).

وقال المزي: روى الحاكم أبو عبد اللهعن وكيع بن الجراح وحفص بن غياث يقولان ما قدم الكوفة مثل ذاك الفتى يعنيان أحمد بن حنبل((٣)).

المطلب السادس

محنة الإمام احمد

قال محمد بن أحمد بن تميم: فَإِنَّ أَبَا عِمْرَانَ مُوسَى بْنَ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيَّ حَدثنِي قَالَ حضرت أَمر أَحْمد بْنِ حَنْبَلٍ وَقَدْ حَمَلَ إِلَيْهِ وَكَانَ بِبِلادِ الرُّومِ فَقَدِمَ طَرسُوسَ فَكَتَبَ الْمَأْمُونُ إِلَى عَامِلِهِ بِطَرسُوسَ وَوَجَّهَ إِلَيْهِ بِكِتَابٍ فَقَالَ اقْرَأْهُ عَلَيْهِ فَإِنْ أَقَرَّ بِمَا

(١) الثقات ج ٨، ص١٨.

(٢) ابن الجوزي المنتظم، ج ١١، ص ٢٨٦.

(٣) تهذيب الكمال ٣٤٣/١ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٦/٢ .

فِيهِ وَإِلا اقْطَع يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ الْقُرْآنُ كَلامُ اللَّهِ وَكَلامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَأَرَادَ الْعَامِلُ إِنْفَاذَ أَمْرِ الْمَأْمُونِ فَقَامَ رَجُلانِ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْفَضْلِ دُونَ أَحْمَدَ يُقَالُ لَهُمَا مُحَمَّدٌ وَإِسْحَاقُ ابْنَا الطَّبَّاعِ وَقَامَ مَعَهُمَا عَالَمٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنَعُوهُ مِنْهُ وَسلمَ أَحْمَدُ إِلَى أَيَّامِ الْمُعْتَصِمِ.

قَالَ أَبُو عِمْرَانَ وَأَنَا حَاضِرٌ بِبَابِ الْخِلافَةِ إِذْ حَضَرَ أَحْمَدُ وَأَمَرَ الْجَلادِينَ فَعَلَقُوهُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَوَقَفَ لَهُ سِتِّينَ جَلادًا ثَلاثِينَ نَاحِيَةً وَثَلاثِينَ نَاحِيَةً فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُعْتَصِمُ فَقَالَ وَيْحَكَ يَا أَحْمَدُ إِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ لَا يَبْتَلِيَنِي بِكَ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ فَقَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَعْرِفُ الْكَلامَ إِنَّمَا طَلَبت أَمْرَ دِينِي وَصَلاتِي وَأَعْلم النَّاسِ فَقَالَ لَهُ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ قَالَ الْقُرْآنُ كَلامُ اللَّهِ وَكَلامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَأمرَ بِهِ فَضُرِبَ ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعَادَ قَوْلَهُ الأَوَّلَ كَلام اللَّهِ فَأمرَ فَأَعَادُوا عَلَيْهِ الضَّرْبَ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ فَنَاشَدَهُ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ وَأمر بمسورتين فَوَضَعَتَا تَحْتَ رِجْلَيْهِ فَكَانَ مُعَلَّقًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ثُمَّ سَأَلَهُ الْمُعْتَصِمُ عَنِ الْقُرْآنِ فَقَالَ لَهُ كَلامُ اللَّهِ وَكَلامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْجَلادِينَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ أَرَدْتَ ضَرَبْتُهُ سَوْطَيْنِ أَقْتُلُهُ فِيهِمَا فَضَرَبَهُ سَوْطَيْنِ شَقَّ مِنْهُمَا خصْرَيْهِ وَسَالَتْ أَمْعَاؤُهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ مِنَ الْحَدِيدِ وَشُدَّ بِثَوْبٍ تَامٍّ وَصَاحَ النَّاسُ وَالْعَامَّةُ وَخَرَجَ الْجَلادُونَ فَقَالُوا مَاتَ أَحْمَدُ وَذَكَرُوا لِلْعَامَّةِ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا مِنْ رِجْلَيْهِ الْحَدِيدَ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ خَرَجَ أَبُو إِسْحَاقَ عَدُوّ اللَّهِ مِنَ الْقصرِ وَابْن أَبِي دؤاد الزّنْدِيق فِي مَوْكِبٍ عَظِيمٍ فَحَالَتِ الْعَامَّةُ بَيْنَ أَبِي إِسْحَاقَ وَبَيْنَ الْجِسْرِ حَتَّى خَافَ عَلَى نَفسه وأسمعوه مَا يكره وَقَالُوا لَهُ قَتَلْتُمْ أَحْمَدَ فَقَالَ لَهُمْ هَذَا أَحْمَدُ فِي الْحَيَاةِ(١).

(١) محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحن، المحقق: د عمر سليمان العقيلي، ج١، ص٤٥٠، الناشر: دار العلوم – الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

المطلب السابع

مصنفات أحمد بن حنبل

إن الكتب التي صنفها أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه كثيرة ومتنوعة ولكن أهمها وأبرزها كتاب المسند بل هو اعظم مصنف في السنة النبوية على الاطلاق من حيث الكثرة والجودة مجتمعتان.

ولمعرفة مصنفات أحمد بن حنبل يمكن الرجوع الى تحقيق كتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لمؤلفه إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١هـ)[١]

وقد ذكر المحقق خمسين مصنفا لأحمد بن حنبل في الرواية والعلل والرجال وغير ذلك.

المطلب الثامن

وفاة الامام احمد

قال ابن حبان: مَاتَ سنة إِحْدَى وَأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ[٢].

وقال ابن الجوزي: مرض أحمد ليلة الأربعاء لليلتين خلتا من ربيع الأول من هَذِهِ السنة[٣] واشتد مرضه تسعة أيام وتوفي .

وَكَانَ قد أعطاه بعض أولاد الفضل بْن الربيع وَهُوَ فِي الحبس ثلاث شعرات من شعر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وآله وَسَلَّمَ، فأوصى عند موته أن تجعل كل شعرة عَلَى عينه والثالثة عَلَى لسانه[٤].

---

(١) الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.

(٢) الثقات ج ٨، ص١٨.

(٣) سنة إحدى وأربعين ومَائتين.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ٢٨٨.

المبحث الأول

منهج الامام احمد في مسنده

وفيه خمسة مطالب وكلاتي:

المطلب الاول: منهج الانتقاء:

المطلب الثاني: التثبت في الرواية

المطلب الثالث : تقديم الحديث على اقوال الصحابة فمن بعدهم :

المطلب الرابع :قصد المشهور وترك الغريب٠

المطلب الخامس :منهجه في ترتيب المسند:

المطلب الاول

منهج الانتقاء

انتقى الامام احمد بن حنبل أحاديث المسند من سبعمائة ألف حديث.

قال ابن أبي يعلى: أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْن البسري عَنْ أبي عبد اللَّه بْن بطة حَدَّثَنَا أَبُو حفص بْن رجاء حدثنا موسى بن حمدان البزاز قَالَ: قَالَ حنبل بْن إِسْحَاقَ جمعنا عمي لي ولصالح ولعَبْد اللَّهِ وقرأ علينا المسند وما سمعه منه يعني ثانيا غيرنا وقال لنا إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا فما اختلف المسلمون فيه من حديث رَسُول اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة(١).

وقال أبو موسى المديني: هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقي من حديث كثير ومسموعات وافره فجعله إماما ومعتمدا وعند التنازع ملجأ ومستندا.

على ما أخبرنا والدي وغيره رحمهما الله تعالى أن المبارك بن عبد الجبار أبا الحسين كتب إليهما من بغداد أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد ابن

(١) ابن أبي يعلى الفراء، طبقات الحنابلة ١٨٢/١، ابن نقطة الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد للبغدادي ١٦١/١

إبراهيم البرمكي قراءة عليه حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء حدثنا موسى بن حمدون البزار قال: قال لنا حنبل بن إسحاق : جمعنا عمي لي ولصالح ولعبد الله ، وقرأ علينا المسند وما سمعه منه يعني تاما غيرنا. وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا ليس بحجة(١). وروي انه انتقاه من اكثر من ذلك.

قال ابو موسى المديني وجدت بخط أبي بكر بن أبي نصر قال أبو الحسن اللنباني سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول كتب أبي عشرة آلاف ألف حديث ولم يكتب سوادا في بياض إلا قد حفظه.

وبه قال أخبرنا البرمكي قراءة عليه فأقر به حدثني أبي حدثني أبو محمد القاسم بن الحسن الباقلاني بسر من رأى قال: سمعت أبا بكر بن أبي حامد الفقيه صاحب بيت المال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول قلت لأبي رحمه الله تعالى: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند فقال: عملت هذا الكتاب إماما إذا أختلف الناس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع إليه (٢).

وروى ابن الجوزي بسنده عن أبي زرعة الرازي قوله: كَانَ أحمد بْن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل لَهُ: ومَا يدريك؟ قَالَ: ذاكرته فأخذت عَلَيْهِ الأبواب(٣).

المطلب الثاني

التثبت في الرواية

١- التثبت في حال الراوي.

---

(١) خصائص المسند ج ١٣١.

(٢) خصائص المسند ج ١٣٢.

(٣) الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ج ١، ص ٥٣، حققه وعلق عليه: المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

من الأمور التي شدد عليها الإمام أحمد هو التثبت في حال الراوي فقد عرف عنه أنه لا يروي إلا عمن ثبت صدقه وديانته فقد جاء في مسند أحمد:

عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ يَعْنِي ابْنَ ذَكْوَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، " نَهَى أَنْ يُمْشَى فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، أَوْ نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ كَثِيرٌ غَيْرُ هَذَا، فَلَمْ يُحَدِّثْنَا بِهِ، ضَرَبَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ لَا يُسَاوِي شَيْئًا(١).

وقال عبد الله: "ذكرتُ لأبي حديث عبد الصمد، عن أبيه عبد الوارث، عن أبيه، عن الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي الرجل في نعلٍ واحدةٍ أو خُفٍّ واحد. قال أبي: هذا حديث منكر. قيل له: إن غير عبد الصمد يقول: عن عبد الوارث، عن الحسن، عن عمرو بن خالد، عن حبيب. قال أبي: نُرى عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئاً(٢).

وقال الحافظ أبو موسى رحمه الله ولم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته(٣). كما قرأته ببغداد على أبي منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد القزاز أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي أخبرنا يوسف بن أحمد الصيدلاني بمكه حدثنا محمد بن عمرو العقيلي حدثنا عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان فقال لم أخرج عنه في المسند شيئا لما حدث بحديث المواقيت تركته(٤)

وقال الحافظ ابن رجب: "وأحمد خرق حديث خلق ممن كتب حديثهم، ولم يحدث به، وأسقط من المسند حديث خلق من المتروكين لم يخرجه فيه مثل فائد أبي

(١) المسند، برقم (٢٩٤٨) ج٥، ص١٠٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ــ برواية عبد الله (٣٦٣٤) ج ٢، ص٥٥٧.

(٣) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني ص١٤ .

(٤) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني ص١٤

الورقاء، وكثير بن عبد الله المزني، وأبان بن أبي عياش وغيرهم، وكان يحدث عمن دونهم في الضعف... والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه"(١).

٢-التثبت في التحمل: عرف عن الامام احمد تثبته الشديد في الاخذ بالحديث الشريف وكان يكره القراءة على الشيخ التي كان يأخذ بها كثير من المحدثين وهذا من شدة تثبته في الرواية. قال الخطيب البغدادي في ذكر الرواية عمن كان يختار السماع من لفظ المحدث على القراءة عليه أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ قال ثنا أبي قال ثنا الحسن بن أحمد الأصطخري قال قرى على العباس بن محمد قال سمعت أحمد بن حنبل يقول لما خرجت على عبد الرزاق أخبروني أن معاذ بن هشام على الطريق فملت اليه ومعي ثلاث ظهور مملوءا من حديثه فصادفته فقرأ علي شيئا وقال أنا عليل لا أقدر على أكثر من هذا ولكن اقرأها علي فأبيت ووددت والله اني كنت قرأتها عليه.(٢)

وقد حرص الامام احمد على اسماع الحديث لابنه عبدالله كما كان يأخذ.

قال الشيخ امين القضاة(٣):

ما رواه عبدالله من ابيه سماعا منه وهو اكثر الكتاب ولعله يزيد على ثلاثة ارباع الكتاب وهذا النوع من التحمل يسمى بالسماع من الشيخ وهو اعلى انواع التحمل وارفعه وقد استعمل عبدالله صيغة حدثني او سمعت ومن امثلة ذلك قوله حدثنا عبدالله حدثني أبي حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم بن كليب قال سمعت أبا بردة قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل اللهم انى أسألك الهدى والسداد واذكر بالهدى هدايتك الطريق واذكر

(١) شرح علل الترمذي ج١، ص٣٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ج١ ص٢٧٢

(٣) دراسات في مناهج المحدثين ص٢٢١

بالسداد تسديدك السهم قال ونهى أو نهاني عن القسي والميثرة وعن الخاتم في السبابة أو الوسطى[١].

ومن دقته انه يفصل بين السماع والقراءة على الشيخ فمن ذلك ما جاء في المسند حدثنا عبد الله بن أحمد قال قرأت على أبي من ها هنا إلى البلاغ فأقر به حدثنا معاوية بن عمرو قال ثنا زائدة ثنا عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله: ان النبي صلى الله عليه و سلم أتاه بين أبي بكر وعمر وعبد الله يصلي فافتتح النساء فسحلها فقال النبي صلى الله عليه و سلم من أحب ان يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة بن أم عبد ثم تقدم يسأل فجعل النبي صلى الله عليه و سلم يقول سل تعطه سل تعطه فقال فيما سأل اللهم اني أسألك إيمانا لا يرتد ونعيما لا ينفد ومرافقة نبيك محمد صلى الله عليه و سلم في أعلى جنة الخلد قال فأتى عمر رضي الله عنه عبد الله ليبشره فوجد أبا بكر رضوان الله عليه قد سبقه فقال اني فعلت لقد كنت سباقا بالخير[٢].

ثم قال الشيخ أمين القضاة: وهذا النوع قليل في المسند.

٣-التثبت باتصال السند

اتصال الإسناد في الحديث أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى آخره[٣]

وقد اشترط الامام احمد ثبوت السماع بين الرواة لكي يثبت الاتصال في الإسناد المعنعن والعَنْعَنَةُ: مصدرُ عنعنَ الحديثَ، إذا رواه بلفظِ: عَنْ، مِنْ غيرِ بيانٍ للتحديثِ، والإخبارِ، والسماعِ .

واختلفوا في حكمِ الإسنادِ المعنعنِ، فالصحيحُ الذي عليهِ العملُ، وذهبَ إليهِ الجماهيرُ من أئمة الحديثِ وغيرِهم، أنَّهُ من قبيلِ الإسنادِ المتصلِ بشرطِ سلامةِ الراوي الذي رواهُ بالعنعنةِ من التدليسِ. وبشرطِ ثبوتِ ملاقاتِهِ لمَنْ رواهُ عنه

(١) المسند برقم (١١٦).

(٢) المسند برقم (٤٢٥٥).

(٣) الكفاية ص٥٨

بالعنعنةِ ولم يخالف في هذه المسألة الا الامام مسلم بن الحجاج فقد انكر في خطبة صحيحه على بعض أهل عصره حيث اشترطوا في العنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا : أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها (١)

أما الإمام أحمد فمقتضى كلامه كما قال ابن رجب يدل على اشتراط ثبوت السماع بين الراويين للحكم بالاتصال مع شرط السلامة من التدليس اما سلامة الراوي صاحب العنعنة من التدليس. يدل عليه ما رواه الأثرم قال: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذَكر معاوية بن عبد الكريم فقال: ثقة، ما أثبتَ حديثَه، ما أصحَّ حديثَه، قيل له: بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه، فأنكره وقال: هو يروي بعضَها عن قيس، وبعضها يقول: سمعتُ عطاء ــ أي فلا يُدلِّس

وما قاله ابن المديني والبخاري من وجوب اللقاء هو مقتضى كلام أحمد ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وغيرهم من أعيان الحفاظ

وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير:قد رأى أنساً فلا أدري سمع منه أم لا ؟ ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية ، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي .

وقال أحمد: ابن جريج لم يسمع من طاووس ولا حرفاً، ويقول: رأيت طاووساً.

وقال أحمد : أبان بن عثمان لم يسمع من أبيه، من أين يسمع منه؟. ومراده من أين صحت الرواية بسماعه منه، وإلا فإمكان ذلك واحتماله غير مستبعد.

وقال احمد: ابن سيرين لم يصح عنه سماع من ابن عباس

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ج١ص٣٦ ، وينظر العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ج١ص٨٨، وشرح التبصرة والتذكرةج١ص٧٥، والسخاوي فتح المغيث شرح ألفية الحديث ج١ص ١٦٥.

دل كلام أحمد على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع ، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكي عنهما : أنه يعتبر أحد أمرين : إما السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه: عندهم لا بد من ثبوت السماع،

ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده لم يعلم أنه رحل إلى بلده، ولا أن الشيخ قد جاء إلى بلد كان الراوي عنه فيه .

ونقل مهنا عن أحمد قال : لم يسمع زرارة بن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام وزرارة بصري

وقال أحمد: البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة. قال: وفي حديث زائدة عن السدي عن البهي قال: حدثتني عائشة. قال: وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه حدثتني عائشة، ينكره .

وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمع عائشة فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة.

و هذا كله يدور على مجرد ثبوت الرؤية لا يكفي في ثبوت السماع، وأن السماع لا يثبت بدون التصريح به، وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة وتارة بغير واسطة يدل على أنه لم يسمع منه، إلا أن يثبت له السماع منه من وجه.[1]

المطلب الثالث

تقديم الحديث على اقوال الصحابة فمن بعدهم في العمل

عرف عن أحمد بن حنبل التزامه الشديد بالسنة النبوية ورجوعه في التفسير والفقه واستنباطه لآرائه الفقهية الى الأحاديث النبوية وقد اشتهر عنه قوله: السنة تفسر القرآن وتبينه.

(١) ابن رجب شرح علل الترمذي ج١ص٢١٩

قال ابن قيم الجوزية: فإذا وجد النص أفتي بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا إلى من خالفه كائناً من كان، وسواء كان نصاً من القرآن الكريم، أو من السنة المشرفة.

ثم قال: وَلَمْ يَكُنْ يُقَدِّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَمَلًا وَلَا رَأْيًا وَلَا قِيَاسًا وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ وَلَا عَدَمَ عِلْمِهِ بِالْمُخَالِفِ الَّذِي يُسَمِّيهِ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ إجْمَاعًا وَيُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ كَذَّبَ أَحْمَدُ مَنْ ادَّعَى هَذَا الْإِجْمَاعَ، وَلَمْ يَسِغْ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الثَّابِتِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا نَصَّ فِي رِسَالَتِهِ الْجَدِيدَةِ عَلَى أَنَّ مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ بِخِلَافٍ لَا يُقَال لَهُ إجْمَاعٌ، وَلَفْظُهُ: مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ فَلَيْسَ إجْمَاعًا [(١)].

ونقل ابن تيمية عن الأثرم قوله: سمعت أبا عبد الله يقول: فإذا كان في المسألة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – حديث لم يأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه[(٢)].

ونقل ايضا عن الأثرم قوله: رأيت أبا عبد الله ان كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء يأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه مثل حديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجرى وربما أخذ بالمرسل إذا لم يجيء خلافه وتكلم عليه ابن عقيل وقال النوفلى سمعت أحمد يقول إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام شددنا في الاسانيد وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يرفع حكما فلا نصعب قال القاضي قد أطلق أحمد القول بالأخذ بالحديث الضعيف فقال مهنا قال أحمد الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح فقيل له تأخذ بحديث كل الناس أكفاء إلا

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ج١، ص٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م. والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص١١٣.

(٢) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج٢، ص٩١، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى: ١٤٢١هـ)،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

حائكا أو حجاما وأنت تضعفه فقال إنما تضعف اسناده ولكن العمل عليه.[١] وروي عن أحمد قوله: طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.[٢]

ونلاحظ هنا ان الامام احمد يقدم الحديث المرسل والضعيف على اقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهذا واضح من قوله اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه يعني من احاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

المطلب الرابع

قصد المشهور وترك الغريب.

كان منهج السلف ذم غرائب الحديث والرغبة في الأخبار المشهورة.

قال أبو داود: قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة، فإذا عُرف، وإلا فدعه.[٣]

وكان أحمد بن حنبل من أشد الناس في ذم الغرائب وقصد المشهور من الحديث.

قال المروذي: سَمِعت الْمَيْمُونِيّ قَالَ سُئِلَ أَحْمد بن حَنْبَل حَدثنَا بِحَدِيث عبد الْقَيْس عَن الْقطيعِي فَقَالَ سلوا بعض أَصْحَاب الْغَرِيب فَإِنِّي أكره أَن أَتَكَلَّم فِي قَول رَسُول

(١) آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)] المسودة في أصول الفقه، ج١، ص٢٧٣، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٢) ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ) صيد الخاطر، بعناية: حسن المساحي سويدان، ج ١، ٣١٣، الناشر: دار القلم – دمشق الطبعة: الأولى١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٣) أبو داود السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ج١، ص٢٩-٣٠.

الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِالظَّنِّ فاخطئ[١].

وروى الخطيب البغدادي بسند قال: قد حدثت عن عبد العزيز بن جعفر قال انا أبو بكر الخلال قال انا على بن عثمان بن سعيد بن نفيل الحراني انه سمع أبا عبد الله يعنى احمد بن حنبل يقول شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها.

وقال الخطيب: وحدثنا عبد العزيز بن أبى الحسن القرميسنى قال انا عبد الله بن موسى الهاشمي قال ثنا بن مدينا قال سمعت المروزي يقول سمعت احمد بن حنبل يقول تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم.

وقال: أخبرنا محمد بن احمد بن رزق قال انا أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد المقرى النقاش قال ثنا محمد بن عثمان بن سعيد قال ثنا محمد بن سهل بن عسكر قال سمعت احمد بن حنبل يقول إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ[٢] وقال ابو موسى المديني: ذكر أبو العز بن كادس أن عبد الله بن أحمد قال لأبيه ما تقول في حديث ربعي عن حذيفة قال الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد قلت: يصح قال: لا الأحاديث بخلافه وقد رواه الخياط عن ربعي عن رجل لم يسموه قال: قلت له: فقد ذكرته في المسند فقال:قصدت في المسند المشهور وتركت الناس تحت ستر الله ولو أردت أن أفصل ما صح عندى لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه[٣].

---

(١) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ) علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروذي، المحقق: صبحي البدري السامرائي، (٧٨)،ج ١، ص١٧٤، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية، ج ١، ص١٤١.

(٣) ابو موسى المديني، الخصائص، ج ١، ص

وقال ابن رجب الحنبلي: قال أحمد بن يحيى: سمعت أحمد غير مرة، يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.[١]

وروى عبد الله عن أبيه قال: حَدثني أبي فَقَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَمَعَهَا جَوَارٍ فَقَالَ لَهَا مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ فَقَالَتْ هَذِهِ خَيْلُ سُلَيْمَانَ قَالَ فَجَعَلَ يَضْحَكُ مِنْ قَوْلِهَا سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ غَرِيبٌ لَمْ نَسْمَعْهُ مِنْ غَيْرِ هُشَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سعيد[٢].

قال الدكتور بشير: هذا الحديث استغربه الإمام أحمد من حديث يحيى بن سعيد، عن محمد ابن إبراهيم التيمي، لأنه لم يسمعه من هذا الوجه إلا من هُشيم، فسماه غريباً[٣].

المطلب الخامس

منهجه في ترتيب المسند

فيما يأتي أذكر أقوال العلماء في ترتيب مسند أحمد.

قال الشيخ شعيب في مقدمة المسند: ويظهر أن الإمام أحمد قد توخَّى ترتيبَ الصحابة في مسنده حسب اعتبارات عدة، منها الأفضلية، والسابقة في الإسلام، والشرافة النسبية، وكثرة الرواية، إذ بدأ مسندَه بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسندِ أهل البيت، ثم مسانيد المكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة: ابن عباس، وابن مسعود[٤]، وابن عمر، وابن عمرو، ثم مسند المكيِّين، ثم مسند المدنيين، ثم مسند الشاميين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء.

---

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص٦٢٣.

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله، ج ٢، ص٢٧٧.

(٣) د. بشير علي، منهج أحمد في إعلال الحديث، رسالة دكتوراه، ج ٢، ص٧٧٩.

(٤) ابن مسعود ليس من العبادلة ويكون بدلا عنه ابن الزبير على حد قول غير واحد من أهل العلم.

ولكن جاء ترتيب المسند في طبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب قريب من ذلك.

وقال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان: رتب الإمام أحمد مسنده بطريقة لم يسبق إليها، وهي[١]:

١ – بدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة .

٢ – ثم مسانيد: عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، ثم سعد مولى أبي بكر .

٣ – مسانيد أهل البيت رضي الله عنهم .

٤ – مسانيد بني هاشم رضي الله عنهم .

٥ – مسانيد المشهورين من الصحابة .

٦ – مسند المكيين:

٧ – مسند المدنيين:

٨ – مسند الشاميين:

٩ – مسند الكوفيين:

١٠ – مسند البصريين:

١١ – مسند الأنصار:

١٢ – مسند النساء:

١٣ – مسند القبائل:

وقال الدكتور رفعت فوزي: مما اختص به الإمام احمد في ترتيب مسنده هو جعل مسند النساء على جهة وجعله في آخر المسند تقريبا بخلاف مسند الحميدي حيث بث الحميدي مسانيد النساء في وسط مسانيد الرجال من الصحابة[٢].

وقد بلغ عدد أحاديث المسند ثلاثين ألفا سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد". ويقول الأستاذ أحمد شاكر: "هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفا"[٣].

---

(١)أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان الصويان، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده ص٢٤.

(٢) مناهج المحدثين لرفعت فوزي ص١٧٢ .

(٣) تحقيق خصائص المسند لأحمد شاكر ص٢٣ .

المبحث الثاني

اثر منهج الامام احمد في من اتى بعده

ويشمل المطالب التالية:

المطلب الاول: التاثر بمنهج الانتقاء .

المطلب الثاني : تقديم الحديث الضعيف على راي الرجال ٠

المطلب الثالث : عدم الاحتجاج بالغريب.

المطلب الرابع :التاثر بمنهج الترتيب.

المطلب الاول

التأثر بمنهج الانتقاء

يعتبر أحمد بن حنبل أول من انتقى في الاحاديث النبوية ممن صنف من العلماء ولم يكن يجمع دون تمييز للمقبول من المردود كما كان امر التصنيف على المسانيد من قبل وهو جمع الاحاديث للاحتجاج وللاعتبار دون فصل بعضها عن بعض، وقد صح عنه أنه انتقى المسند من أكثر من سبعمائة ألف حديث وروي عن أبي زرعة أن أحمد يحفظ ألف ألف حديث، بينما بلغت أحاديث المسند أكثر من ثلاثين الف حديث، وهذا يعني أنه انتقى أحاديث المسند من هذه الأرقام الكبيرة .

وأما قول ابن الصلاح: كُتُبُ الْمَسَانِيدِ غَيْرُ مُلْتَحِقَةٍ بِالْكُتُبِ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ: الصَّحِيحَانِ، وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ، وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا فِي الِاحْتِجَاجِ بِهَا وَالرُّكُونِ إِلَى مَا يُورَدُ فِيهَا مُطْلَقًا، كَمُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَمُسْنَدِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُسْنَدِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَمُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَمُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ، وَمُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى الْمَوْصِلِيِّ، وَمُسْنَدِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ، وَمُسْنَدِ الْبَزَّارِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَشْبَاهِهَا، فَهَذِهِ عَادَتُهُمْ فِيهَا أَنْ يُخْرِجُوا فِي مُسْنَدِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِهِ، غَيْرَ مُتَقَيِّدِينَ بِأَنْ يَكُونَ حَدِيثًا مُحْتَجًّا بِهِ. فَلِهَذَا

تَأَخَّرَتْ مَرْتَبَتُهَا – وَإِنْ جَلَّتْ لِجَلَالَةِ مُؤَلِّفِيهَا – عَنْ مَرْتَبَةِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ وَمَا الْتَحَقَ بِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى الْأَبْوَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(١).

قلت: قد مر علينا في المبحث السابق وبالدليل أن مسند أحمد لا ينطبق عليه هذا الوصف، فقد نص احمد على ذلك وقال: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا. فيكون بذلك أن أحمد بن حنبل هو أول من انتقى في الأحاديث.

وقد سار على نهج أحمد بن حنبل بطريقة الانتقاء الكثير من المحدثين وتأثروا بمنهجه مثل البخاري ومسلم.

فقد روى ابن عدي بسنده عن البخاري قال: سَمِعت الْحسن بن الْحُسَيْن الْبَزَّار يَقُول سَمِعت إِبْرَاهِيم بن معقل النَّسَفِيّ يَقُول سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول مَا أدخلت فِي كتابي الْجَامِع الا مَا صَحَّ وَتركت من الصَّحِيح حَتَّى لَا يطول(٢).

وروي عن مسلم بن الحجاج قوله: "ليس كلُّ شيء عندي صحيح وضعته هَا هُنَا. إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا ما اجمعوا عليه.(٣)

على أن انتقاء البخاري ومسلم للصحيح من الصحيح وانتقاء أحمد للمقبول من المردود لذلك جاءت كتب البخاري ومسلم مختصرات تحوي أكثر من أربعة آلاف حديث بغير المكرر وجاء مسند أحمد كبيرا حافلا يحوي أكثر من ثلاثين ألف حديثا ويضم في ثناياه أصول السنة النبوية.

وممن تأثر بمنهج أحمد غير البخاري ومسلم أبو داود والترمذي حيث كانا ينتقيان للأبواب افضل ما عندهما قال أبو داود: لم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته(٤).

وانتقى النسائي المجتبى من السنن الكبرى.

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج ١، ٢٢٦، وينظر مقدمة الفتح ص٥.

(٣) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، رقم (٤٠٤) (٦٣)، باب بَابُ التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَاةِ.

(٤) أبو داود السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ص٢٣.

المطلب الثاني

تقديم الحديث الضعيف على رأي الرجال

مر علينا في المباحث السابقة قول الامام احمد : طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، اهـ.

يعني اذا لم يكن هناك حديث اصح منه أو مثله يعارضه.

وممن سار على نهجه في هذا المجال أبو داود السجستاني وغيره فقد روي عنه تقديمه الحديث الضعيف على رأي الرجال، فهو يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف أقوى من رأي الرجال ومن القياس.

فقد روى ابن منده في كتاب فضل الاخبار قال: سمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال(١).

المطلب الثالث

عدم الاحتجاج بالغريب

نقلت في المباحث السابقة موقف أحمد بن حنبل من الحديث الغريب وكيف تركه وحذر منه، ومما نقل عنه على سبيل المثال قوله: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

وقد سار كثير من المصنفين في السنة النبوية على هذا النهج كأبي داود السجستاني حيث قال: الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها

---

(١) ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد، فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، الناشر: دار المسلم – الرياض تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ج ١، ص٧٣، الطبعة الأولى، ١٤١٤، وينظر علوم الحديث " ٣٣ – ٣٤ تدريب الراوي ٩٧ " توجيه النظر " ١٥٠ .

أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد.(١)

قلت: وعمل البخاري ومسلم في صحيحيهما بايراد الحديث بعدة طرق يدل على هذا المعنى.

قال ابن حجر: نقلا عن محمد بن طاهر المقدسي اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة(٢).

يتضح من صنيع البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم أنهم تأثروا بمنهج أحمد في مسنده وأقواله السابقة في تجنب الأحاديث الغرائب.

المطلب الرابع

التاثر بمنهج الترتيب

قد ذكرت فيما مضى قول الشيخ رفعت فوزي مما اختص به الإمام احمد في ترتيب مسنده هو جعل مسند النساء على جهة وجعله في آخر المسند تقريبا بخلاف مسند الحميدي حيث بث الحميدي مسانيد النساء في وسط مسانيد الرجال من الصحابة. وقد سار على منهج أحمد في هذا الترتيب الكثير من اصحاب المسانيد.

منهم: البزار في البحر الزخار حيث جعل مسند أم المؤمنين عائشة في آخر الكتاب، والطبراني في معاجمه حيث جعل معجم النساء في آخر الكتاب.

---

(١) أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص٢٩.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ١، ص١٥.

ولم يقتصر الامر على كتب المتون بل تعداه الى كتب الرجال فكان منهجهم ذكر تراجم النساء في آخر الكتاب واذكر منهم ابن عبد البر في الإستيعاب في معرفة الأصحاب، وعلي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف ب " ابن الأثير،في كتابه أسد الغابة، وابن حجر العسقلاني في الاصابة وغيرهم كثير.

يمكننا في نهاية هذا المبحث أن نستنتج أن أحمد بن حنبل كان مدرسة حديثية قد تأثر بها كل من جاء بعده من المصنفين والرواة وأن فضله كبير على كل من جاء بعده من العلماء المحدثين.

المبحث الرابع

درجة أحاديث المسند

وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أقوال العلماء في درجة أحاديث المسند.

المطلب الثاني: الحديث الحسن عند أحمد.

المطلب الأول

أقوال العلماء في درجة أحاديث المسند

اختلف العلماء في درجة أحاديث المسند على أقوال عدة وكالتالي:

القول الاول: وهو ان احاديث المسند صحيحة كلها وليس فيها شيء ضعيف وممن ذهب إلى ذلك أبو موسى المديني حيث قال:

ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسنادا ومتنا ولم يورد فيه إلا ما صح عنده على ما أخبرنا أبو علي سنة خمس، قال: حدثنا أبو نعيم "ح" وأخبرنا ابن الحصين قال: أخبرنا ابن المذهب قال: أخبرنا القطيعي قال: حدثنا عبد الله قال: حدثنى أبي قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة عن أبي التياح قال: سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يهلك أمتي هذا الحي من قريش" قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال: "لو أن الناس اعتزلوهم" قال عبد الله قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه

إضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله اسمعوا وأطيعوا وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال: عليه ما قلناه وفيه نظائر له(١).

وروى بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة.

وقال أبو موسى رحمه الله ولم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في امانته.(٢)

ويكاد يكون هذا الرأي منفردا عن أبي موسى، ولم أجد من قال بمقالته ممن كتب عن المسند، ويكاد الناس يجمعون على أن في المسند شيء من الأحاديث الضعيفة، ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن كلام أبي موسى المديني لايدل يقينا على تبنيه لهذا الرأي حيث قال في كلامه السابق: ولم يورد فيه إلا ما صح عنده.

ومعنى كلامه أن أحاديث المسند صحيحة عند أحمد بن حنبل، وليست شرط أن تكون كذلك عند غيره، ومعلوم أن التصحيح والتضعيف مسألة فيها اجتهاد.

وقد ذكرت في المبحث الثاني ما نقله ابن أبي يعلى الفراء في طبقات الحنابلة قال: أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْن البسري عَنْ أبي عبد اللَّه بْن بطة حَدَّثَنَا أَبُو حفص بْن رجاء حدثنا موسى بن حمدان البزاز قَالَ: قَالَ حنبل بْن إِسْحَاقَ جمعنا عمي لي ولصالح ولعَبْد اللَّهِ وقرأ علينا المسند وما سمعه منه يعني ثانيا غيرنا وقال لنا إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفا فما اختلف المسلمون فيه من حديث رَسُول اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة.

ونقله لكلام أحمد هذا لايدل على أنه يعتقد الصحة في أحاديث المسند، كما أنه لم يصرح بذلك كما صرح أبو موسى المديني.

---

(١) أبو موسى المديني، خصائص مسند أحمد، ج ١، ص١٦.

(٢) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني ص١٤

ونقل السيوطي عن الهيثمي قال: قال الهيثمي في زوائد المسند :مسند أحمد أصح صحيحا من غيره.

ونقل السيوطي عن ابن حجر قوله: إذا كان الحديث في مسند أحمد لم نعزه إلى غيره من المسانيد(١).

وقال ابن كثير: لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقته(٢).

وهذه الأقوال فيها اشادة بمسند أحمد لكنها لا تدل على أن جميع ما فيه صحيح.

وقد رد بعض العلماء على رأي أبي موسى المديني السابق:

منهم ابن قيم الجوزية حيث قال: قلت هَذِه الْحِكَايَة قد ذكرهَا حَنْبَل فِي تَارِيخه وَهِي صَحِيحَة بِلَا شكّ لَكِن لَا تدل على أَن كل مَا رَوَاهُ فِي الْمسند فَهُوَ صَحِيح عِنْده فَالْفرق بَين أَن يكون كل حَدِيث لَا يُوجد لَهُ أصل فِي الْمسند فَلَيْسَ بِحجَّة وَبَين أَن يَقُول كل حَدِيث فِيهِ فَهُوَ حجَّة وَكَلَامه يدل على الأول لَا على الثَّانِي(٣).

قلت: عبارة ابن القيم رحمه الله تعالى الأخيرة فيها نظر، ومعنى كلام أحمد: إن كان في المسند فهو حجة وإن لم يكن في المسند فليس بحجة وكلام أحمد أبلغ.

وهذا يعني على الإجمال أن كل ما في المسند حجة عند أحمد وعلى التفصيل كل عمل بشري كبير بحجم وأهمية المسند قد يشوبه شيء من الخطأ والنسيان ليبقى الكمال لله وبالله سبحانه.

ولكن يبقى الرد على أبي موسى المديني أن الحجة يشمل الصحيح والحسن والضعيف المعتضد بمثله، وأبو موسى اقتصر على نسبة الصحيح للمسند وهنا وقع

---

(١) تدريب الراوي ج١ص١٤٧

(٢) ابن كثير، الباعث الحثيث، ج ١، ص ٣٢.

(٣) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)، الفروسية المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، ج١، ص٢٧١، الناشر: دار الأندلس – السعودية – حائل،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

الوهم عند أبي موسى، حيث لم يقل أحمد إن كل ما في مسنده صحيح وإنما قال كل ما فيه حجة والفرق واضح فلا داعي لتأويل كلام أحمد.

وقد اتبع بعض العلماء ابنَ القيم على قوله السابق.

منهم الزركشي حيث قال: وَهَذَا لَا يدل على أَن كل مَا فِيهِ صَحِيح كَمَا توهم الْمَدِينِيّ بل يدل على أَن مَا لَيْسَ فِيهِ لَيْسَ بِحجَّة عِنْده لما لم يطلع عَلَيْهِ وَمَا أشبه هَذَا بقول مَالك – وَقد سَأَلَهُ الزهْرَانِي عَن رجل – لَو كَانَ ثِقَة لوجدته فِي كتابي(١).

ومنهم العراقي حيث قال: لا نسلم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه والذي رواه أبو موسى المدينى بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة وهذا ليس صريحا في أن جميع ما فيه حجة بل فيه أن ما ليس في كتابة ليس بحجة(٢).

القول الثاني:وهو ان المسند فيه احاديث ضعيفة وموضوعة:

وهذا مقتضى عمل ابن الجوزي في الموضوعات حيث ذكر في كتابه عدة أحاديث وحكم عليها بأنها موضوعة

وقال ابن الصلاح:

كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: (الصحيحان) (وسنن أبي داود) و (سنن النسائي) و (جامع الترمذي) وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقا (كمسند أبي داود الطيالسي) و (مسند عبيد الله بن موسى) و (مسند أحمد بن حنبل) و (مسند إسحاق بن راهويه) و (مسند عبد بن حميد) و (مسند الدارمي) و (مسند أبي يعلى الموصلي) و (مسند الحسن بن سفيان) و (مسند البزار أبي بكر) وأشباهها فهذه عادتهم فيها : أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به . فلهذا تأخرت

---

(١) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، ج١، ص ٣٥٢، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢) العراقي، التقييد والإيضاح، ج ١، ص ٥٧.

مرتبتها – وإن جلت لجلالة مؤلفيها – عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم.[١]

وقال العراقي: لا نسلم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه والذي رواه أبو موسى المدينى بسنده إليه أنه سئل عن حديث فقال: (انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة) وهذا ليس صريحا في أن جميع ما فيه حجة بل فيه أن ما ليس في كتابة ليس بحجة على أن ثم أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح وليست في مسند أحمد منها حديث عائشة في قصة أم زرع، وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء وقد ضعف إلامام احمد نفسه أحاديث فيه فمن ذلك حديث عائشة مرفوعا رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا.

وفي إسناده عمارة وهو ابن زاذان قال إلامام أحمد هذا الحديث كذب منكر قال وعمارة يروى أحاديث مناكير[٢] وقد أورد ابن الجوزى هذا الحديث في الموضوعات وحكى كلام إلامام أحمد المذكور وذكر ابن الجوزى أيضا في الموضوعات مما في المسند حديث عمر "ليكونن في هذه إلامة رجل يقال له الوليد" وحديث أنس "ما من معمر يعمر في إلاسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعا من البلاء والجنون والجذام والبرص"

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ج١ص٢٥

(٢) هذه العبارة نقلها العراقي عن ابن الجوزي في الموضوعات، قال ابن الجوزي: (قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا الحَدِيث كذب مُنكر.وقَالَ وَعمارَة يروي أَحَادِيث مَنَاكِير. وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: عُمَارَة بْن زَاذَانَ لَا يحْتَج بِهِ).هذا ماقاله في الموضوعات ج٢ص١٣، وقد نقل هذه العبارة غير واحد من أهل العلم مثل العراقي والهيثمي، ولم أجد هذه العبارة لأحمد بن حنبل ولا لإبن أبي حاتم والذي وجدته خلاف ذلك حيث قال احمد في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله (١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م) (المحقق: وصي الله بن محمد عباس)، دار الخاني، الرياض رقم (٥٠١) ج١ص٣٠٢: عمَارَة بن زَاذَان شيخ ثِقَة مَا بِهِ بَأْس. وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٠١٦) ج٦ص٣٦٥: سمعت أبى يقول عمارة بن زاذان شيخ ثقة ما به بأس، ووثقه يحيى ابن معين والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات وضعفه آخرين.

وحديث أنس "عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفا لا حساب عليهم".

وحديث ابن عمر "من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برأ من الله" الحديث وفي الحكم بوضعه نظر وقد صححه الحاكم.

ومما فيه أيضا من المناكير حديث بريدة "كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين".

ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضا زيادات فيها الضعيف والموضوع.(١)

مناقشة هذه الأقوال:

رد بعض العلماء المحدثين على هذا الرأي منهم ابن حجر العسقلاني في القول المسدد والسيوطي في الذيل الممهد.

قال ابن حجر:

أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث والمطلع على خفاياه المثير لخباياه عصبية مني لا تخل بدين ولا مروءة وحمية للسنة لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية بل هي ذب عن هذا المصنف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه.(٢)

وقال ايضا: ادعى قوم أن في المسند أحاديث موضوعة وتتبع شيخنا الأمام الحافظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند وحكم عليها بالوضع وكنت قرأت ذلك الجزء عليه ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به فكملت نحو العشرين ثم

---

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ج١ص٥٧

(٢) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ) القول المسدد في الذب عن المسند، ج ١، ص٣. الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١.

تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثا حديثا فظهر من ذلك أن غالبها جياد وأنه لا يتأتي القطع بالوضع في شيء منها بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوع إِلَّا الْفَرد النَّادِر مَعَ الِاحْتِمَال القوى فِي دفع ذَلِك(١).

وقد تتبع ابن حجر هذه الاحاديث وعرض طرقها ووفق بين متونها واظهر خطأ ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع.

ومن امثلة ذلك:

قال في الحديث الأول منها: حديث سعيد ابن المسيب في شأن التسمية بالوليد فيقول علته قول ابن حبان إنه باطل دعوى لا برهان عليها وأتى بدليل يشهد لها وقوله إن رسول الله صلى الله عليه لم يقله ولا عمر ولا سعيد ولا الزهري شهادة نفي صدرت عن غير استقراء تام على ما سنبينه فهي مردودة وكلامه في إسماعيل بن عياش غير مقبول كله فإن رواية إسماعيل عن الشاميين عند الجمهور قوية وهذا منها وإنما ضعفوه في روايته عن غير أهل الشام نص على ذلك يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم والبخاري ويعقوب بن سفيان ويعقوب بن شيبة وأبو إسحاق الجوزجاني والنسائي والدولابي وأبو أحمد بن عدي وآخرون وقد وثقه بعضهم مطلقا والعجب أن ابن حبان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشاميين مستقيم(٢).

وقال ابن حجر: وهذه عبارة ابن الجوزي في اسماعيل: كَانَ إِسْمَاعِيل من الْحفاظ المتقنين فِي حَدِيثهمْ فَلَمَّا كبر تغير حفظه فَمَا حفظه فِي صباه وحداثته أَتَى بِهِ على وَجهه وَمَا حفظه على الْكبر من حَدِيث الغرباء خلط فِيهِ وَأدْخل الْإِسْنَاد فِي الْإِسْنَاد وألزق الْمَتْن بِالْمَتْنِ انْتهى فَهَذَا كَمَا تراهُ قيد كَلَامه بِحَدِيث الغرباء وَلَيْسَ حَدِيثه الْمُتَقَدّم من حَدِيثه عَن الغرباء وَإِنَّمَا هُوَ من روَايَته عَن شَامي وَهُوَ الْأَوْزَاعِيّ

(١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، ج١، ص٢٤١، الناشر: دار البشائر ــ بيروت، الطبعة: الأولى ــ ١٩٩٦م.

(٢) ابن حجر القول المسدد، ج ١، ص١٢.

وَأما إِشَارَته إِلَى أَنه تغير حفظه وَاخْتَلَطَ فقد استوعبت كَلَام الْمُتَقَدِّمين فِيهِ فِي كتابي تَهْذِيب التَّهْذِيب ولَم أجد عَن أحد مِنْهُم أَنه نسبه إِلَى الِاخْتِلَاط وَإِنَّمَا نسبوه إِلَى سوء الْحِفْظ فِي حَدِيثه عَن غير الشاميين كَأَنَّهُ كَانَ إِذا رَحل إِلَى الْحجاز أَو الْعرَاق اتكل على حفظه فيخطئ فِي أَحَادِيثهم(١).

ثم قال ابن حجر: وَحَدِيثه الْمُتَقَدّم عَن شَامي فَلم ينْفَرد بِهِ كَمَا قَالَ ابْن حبَان وَابْن الْجَوْزِيّ وَإِنَّمَا انْفَرد بِذكر عمر فِيهِ خَاصَّة(٢).

قلت: وقدد صحح هذا الحديث الحاكم في المستدرك من حديث أبي هريرة برقم (٨٥٠٩) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ " قَالَ الْحَاكِمُ: «هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ بِلَا شَكٍّ وَلَا مِرْيَةٍ».

ووافقه الذهبي وقال: على شرط البخاري ومسلم.

وحسنه البيهقي في دلائل النبوة من حديث سعيد بن السيب مرسلا وقال: هذا مرسل حسن.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٢٢٦) من حديث عمر: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وفي (١٢٣٩٢) قال: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

ثم عرض ابن حجر اسانيد الحديث وحسن بعض طرقه،

وفي الحديث الثاني قال:

حَدِيث سدوا الْأَبْوَاب إِلَّا بَاب عَليّ ذكره من رِوَايَة سعد وَمن رِوَايَة ابْن عمر قَول ابْن الْجَوْزِيّ إِنَّه بَاطِل وَإِنَّهُ مَوْضُوع دَعْوَى لم يسْتَدلّ عَلَيْهَا إِلَّا بمخالفة الحَدِيث الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ وَهَذَا إقدام على رد الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة بِمُجَرَّد التَّوَهُّم وَلَا يَنْبَغِي الْإِقْدَام على الحكم بِالْوَضْعِ إِلَّا عِنْد عدم إِمْكَان الْجمع وَلَا يلْزم من تعذر الْجمع فِي الْحَال أَن لَا يُمكن بعد ذَلِك إِذْ فَوق كل ذِي علم عليم وَطَرِيق الْوَرع فِي مثل هَذَا أَن لَا يحكم على الحَدِيث بِالْبُطْلَانِ بل يتَوَقَّف فِيهِ إِلَى أَن يظْهر لغيره مَا لم يظهره لَهُ وَهَذَا الحَدِيث من هَذَا الْبَاب هُوَ حَدِيث مَشْهُور لَهُ طرق مُتعَدِّدَة كل طَرِيق مِنْهَا على

(١) ابن حجر، القول المسدد، جا، ص ١٢.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص١٢.

انفرادها لَا تقصر عَن رُتْبَة الْحسن ومجموعها مِمَّا يقطع بِصِحَّتِهِ على طَرِيقَة كثير من أهل الحَدِيث وَأما كَونه مُعَارضا لما فِي الصَّحِيحَيْنِ فَغير مُسلم لَيْسَ بَينهمَا مُعَارضَة وَقد ذكر الْبَزَّار فِي مُسْنده أَن حَدِيث سدوا كل بَاب فِي الْمَسْجِد إِلَّا بَاب عَليّ جَاءَ من رِوَايَة أهل الْكُوفَة وَأهل الْمَدِينَة يروون إِلَّا بَاب أَبى بكر قَالَ فَإِن ثبتَتْ رِوَايَات أهل الْكُوفَة فَالْمُرَاد بهَا هَذَا الْمَعْنى فَذكر حَدِيث أبي سعيد الَّذِي سأذكره بعد قَالَ عَليّ إِن رِوَايَات أهل الْكُوفَة جَاءَت من وُجُوه بأسانيد حسان انْتهى

وَهَا أَنا أذكر بَقِيَّة طرقه ثمَّ أبين كَيْفِيَّة الْجمع بَينه وَبَين الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ فَمن طرقه مَا رَوَاهُ الإِمَام أَحْمد فِي مُسْنده أَيْضا فِي مُسْند زيد ابْن أَرقم قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا عَوْنٌ عَنْ مَيْمُونٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ فَقَالَ يَوْمًا سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ إِلا بَابَ عَلِيٍّ قَالَ فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ أُنَاسٌ قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُمِرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلا فَتَحْتُهُ وَلَكِنْ أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ.

ثم ذكر ابن حجر بقية طرق الحديث ورفع درجته من الموضوع الى الصحيح، وهذا شيء في غاية الغرابة والدهشة من صنيع ابن الجوزي كيف يكون الصحيح موضوع لو قال فيه ضعيف لكان أهون من ذلك.

قلت: ولم يصنع الشيخ شعيب شيئا عندما قال: ولم يصنع الحافظ ابن حجر رحمه الله شيئاً في تقوية هذا الحديث بمثل هذه الأسانيد ولم يُصب في تنقيد الحافظين ابن الجوزي والعراقي رحمهما الله لإيرادهما هذا الحديث في الموضوعات.

وقد صححه الحاكم برقم (٤٦٣١) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. ووافقه الذهبي[1].

(١) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المستدرك على الصحيحين

وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد برقم (١٤٦٧٢)، من حديث سعد بن مالك، وقال: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَإِسْنَادُ أَحْمَدَ حَسَنٌ[١].

وصححه الشيخ الألباني من حديث ابن عباس عند الترمذي برقم (٣٧٣٢).

وللعلماء كلام جيد في التوفيق بين الحديثين، من ذلك قول السيوطي: قال العلماء: لا معارضة بين الأحاديث المذكورة في الفصل الأول ؛ من أنه سد الأبواب إلا باب أبي بكر، ومن المذكورة في الفصل الثاني من أنه سد الأبواب إلا باب علي، فإنهما قِصَّتَان إحداهما غير الأخرى؛ فقِصَّة عليٍّ كانت متقدمة – وهي أَنْ سَدَّ الأَبوابَ الشَّارعة، وقد كان أذن لعليٍّ يَمُرُّ في المسجد وهو جُنُب – وقصةُ أبي بكر مُتَأخرة في مَرَض الوفاة في سَدِّ طاقاتٍ كانوا يَسْتَقْرِبُونَ الدُّخول منها وهي الخوخة[٢].

وقال الكتاني في نظم المتناثر، (حديث الأمر بسد الأبواب في المسجد إلا باب علي والخوخ إلا خوخة أبي بكر) برقم (٢٢٩).

فممن رواه سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عباس وجابر بن سمرة وابن عمر وعلي وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وبريدة الأسلمي.

ثم قال: وقد أورد ابن الجوزي في الموضوعات حديث سد باب علي مقتصراً على بعض طرقه وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته وليس ذلك بقادح وأعله أيضاً بمخالفته للأحاديث الصحيحة في باب أبي بكر وزعم أنه من وضع الرافضة قابلوا

تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

(١) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي،الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

(٢) السيوطي، شد الأثواب في سد الأبواب ، تحقيق : د. مصطفى عمار منلا، باحث ورئيس قسم المخطوطات والوثائق،بمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ج ١، ص١٩ .

به حديث أبي بكر في الصحيح قال الحافظ ابن حجر وقد أخطأ في ذلك خطئاً شنيعاً لرده الأحاديث الصحيحة بتوهم المعارضة مع إمكان الجمع(١).

ثم تكلم ابن حجر عن بقية الأحاديث الأخرى وقال كلامه السابق: لا يتأتي القطع بالوضع في شيء منها بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوع.

وقال السيوطي:وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه وجمعتها في جزء سميته الذيل الممهد مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثا(٢).

قلت: يتضح مما سبق من كلام العلماء أن ابن الجوزي لم يكن عنده استقراء تام ولا احاطه كاملة بجميع طرق الاحاديث التي حكم عليها بالوضع وهذه مشكلة قوية، مع أن ذلك أفضل اعتذار له.

وأما قول ابن الصلاح السابق في ان مسند أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها في الاحتجاج بها(٣).

قلت: والأولى قول ابن تيمية شرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه(٤). ويشهد لكلام ابن تيمية ماتقدم من شهادة العلماء له بالتثبت في احوال الرواة وانه لايروي الا لمن ثبتت ديانته وصدقه ويشهد له ايضا ما عمله ابن حجر في الدفاع عنه في كتابه القول المسدد.

وإذا عرفنا أن شرط أبي داود امثل من شرط الترمذي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وكذلك امثل من شرط ابن ماجه تبين لنا عدم دقة عبارة ابن الصلاح في تاخير المسند عن رتبة السنن.

---

(١) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (المتوفى: ١٣٤٥هـ)،نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المحقق: شرف حجازي، الناشر: دار الكتب السلفية – مصر، الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي ص١٤٦.

(٣) ابن الصلاح، علوم الحديث، ج١، ص١٠٨، تقريب النووي بشرح تدريب الراوي ص١٤٥ .

(٤) منهاج السنة لابن تيمية ٢٧/٤ . المصعد الأحمد ص٢٥.

واما قول ابن الصلاح السابق في حق اصحاب المسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به . فلهذا تأخرت مرتبتها – وإن جلت لجلالة مؤلفيها – عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم.

قلت: قد أجاب الزركشي في نكته عن كلام ابن الصلاح وقال: قلت مَا ذكره من أَن مُسْند أَحْمد لَا يشْتَرط فِي الحَدِيث كَونه محتجا بِهِ وَأَنه دون الْكتب الْخَمْسَة – مَرْدُود فقد ذكر الْحَافِظ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيّ فِي كتاب فَضَائِل مُسْند أَحْمد أَن عبد الله سَأَلَ أَبَاهُ عَن هَذَا الْمسند فَقَالَ جعلته أصلا لِلْإِسْلَامِ يرجعُونَ إِلَيْهِ فَمَا لَيْسَ فِيهِ فَلَيْسَ بِصَحِيح.

وَعنهُ أَنه قَالَ جمعته وانتقيته من أَكثر من سَبْعمِائَة ألف وَخمسين ألفا فَمَا اخْتلف الْمُسلمُونَ من حَدِيث رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَارْجِعُوا إِلَيْهِ فَإِن كَانَ فِيهِ وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحجَّة[1].

قلت: وكلام ابن الصلاح رحمه الله تعالى مما تشهد الادلة بخلافه فيما يخص مسند احمد.

من ذلك: قول ابن رجب: شرطه في العنعنة أضيق من شرط ابن المديني والبخاري، فإن المحكي عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: إما السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه: عندهم لا بد من ثبوت السماع وقد جاء ابن رجب بالادلة والبراهين على ذلك.[2]

ومن ذلك: عمل ابن حجر في القول المسدد

ومن ذلك: قول الامام احمد انتقيته من سبعمائة الف حديث فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا

(١) الزركشي، النكت، ج١، ص ٣٥١.

(٢) انظر المبحث الثاني.

ليس بحجة[١]. فما معنى الانتقاء اذا كان يروي احاديث لايحتج بها؟.واما قول العراقي السابق إن فيه أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح وليست في مسند أحمد منها حديث عائشة في قصة أم زرع.

فقد اجاب عن ذلك ابن قيم الجوزية فقال: استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقالوا: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول ، ونظائر ، وشواهد . وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير، فلا يكاد يوجد البتة[٢].

وقد روى ابن الأثير قال: حدثني شيخنا الإمام العالم شيخ الفقهاء شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب الشافعي، رحمه الله تعالى، قال: سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني، رحمهما الله تعالى: أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل[٣].

القول الثالث: وهو أن المسند فيه شيء من الضعيف وليس فيه موضوع.

قال ابن حجر: والحق أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات وفيه القليل من الضعاف الغرائب الإفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا وبقى منها بعده بقية[٤].

هذا كلامه في تعجيل المنفعة وفي القول المسدد اختلف كلامه شيئا يسيرا حيث قال: إِن فِيهِ أَحَادِيث ضَعِيفَة كَثِيرَة وَإِن فِيهِ أَحَادِيث يسيرَة مَوْضُوعَة[٥].

مع أن ابن حجر لم يوافق ابن الجوزي على الأحاديث التي اوردها في موضوعاته بأنها بعينها موضوعة.

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء ١٨٢/١ ، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد للبغدادي ١٦١/١ ، مناقب أحمد ص١٩١ .

(٢) ابن قيم الجوزية،الفروسية، ج١، ص٧١.

(٣) المصعد الأحمد (ص٣٢)

(٤) تعجيل المنفعة لابن حجر ٢٤٠/١

(٥) ابن حجر العسقلاني، القول المسدد ص٤.

قلت: أما وجود الضعيف في مسند أحمد فيكاد يكون محل اتفاق سوى ما انفرد به اصحاب القول الأول، الذي تمثل بكلام أبي موسى المديني.

وأما عدم وجود الحديث الموضوع فيه فهذه هي المسألة.

وخلاصة الأمر في ذلك أن القول الثالث الذي تمثل بكلام ابن حجر العسقلاني ومن وافقه هو القول الراجح.

قال الشيخ شعيب ومن معه الذين حققوا المسند: تنقسم أحاديثُه بطريق الاستقراء إلى ستة أقسام، منها ما هو صحيحٌ لذاته، ومنها ما هو صحيحٌ لغيره، ومنها ما هو حسن لذاته، ومنها ما هو حسن لغيره، ومنها ما هو ضعيفٌ ضعفاً خفيفاً، ومنها ما هو شديدُ الضعف، يكاد يقتربُ من الموضوع.

وهذه الأقسام بأنواعها ما عدا الأخير منها يُقِرُّ بوجودها في "المسند" الإمامُ أحمد، وكثيرٌ من أتباعه، ومِن غير أتباعه الذين لهم معرفةٌ بهذا الفنِّ.

ونحن نرى أحقيَّةَ هذا التقسيم وصحته؛ لأنَّ الدراسةَ الجادة التي قُمنا بها لكل حديث من أحاديثه جَعَلَتْنا نطمئنُّ إليه كلَّ الاطمئنان انتهى [1].

قلت: كلام الشيخ شعيب مطابق لكلام ابن حجر أو قريب منه، إلا أن الإختلاف بينهما واضح في كثير من المواضع في الحكم على الرواة المختلف فيهم،حيث انسحب هذا الاختلاف على عمل الشيخ شعيب في تصحيح أو تحسن أو تضعيف أحاديث هؤلاء الرواة، وهذا الاختلاف يجعل الباحث يدرك أنه بحاجة إلى دراسة هذه المواضع.

وقد وافق الشيخ شعيب ابن الجوزي في موضوعاته مع أن الأخير أعل الأحاديث ببعض طرقها ولم يكن لديه استقراء تام كما قال غير واحد من أهل العلم إلا أن الشيخ شعيب يرد الحديث بعدة أقوال فهو يقول (ضعيف أو ضعيف جدا أو منكر أو باطل أو موضوع) ولم يحسن حديث واحد من الأحاديث التسعة التي اعترض عليها ابن حجر في القول المسدد.

---

(١) الشيخ شعيب الأرنؤوط، مقدمة تحقيق المسند، ج١، ص ٦٥.

المطلب الثاني

الحديث الحسن عند أحمد:

من المعلوم أن مصطلح الحديث الحسن عند المتأخرين لم يكن متداولا في زمن أحمد بن حنبل، ولكن كانت هناك ألفاظ في وصف بعض الرواة أو الأحاديث يفهم منها أن درجة الحديث بين الصحيح والضعيف، كقول أحمد رحمه الله تعالى: فلان أحاديثه حسان، وفلان حسن الحديث.

قال المروذي: سَأَلته عَن مُحَمَّد بن إِسْحَاق كَيفَ هُوَ فَقَالَ هُوَ حسن الحَدِيث(١).

فهذه الألفاظ تدل على أن درجة الحديث دون الصحيح وفوق الضعيف، ، وهي رتبة لاشك أنهم كانوا يحتجون بها لأن هذه اللفظة كانوا يستعملونها للتعديل وليس للتجريح.

والسؤال الآن هو هل ضمن أحمد بن حنبل مسنده بهذه الدرجة من الأحاديث؟.

للجواب عن هذا السؤال لابد من الرجوع إلى أقوال أحمد بن حنبل السابقة حول أحاديث المسند.

فقد روى أبو موسى المديني بسنده إلى أحمد بن حنبل أنه سئل عن حديث فقال: انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة.

ومعلوم أن المحتج به من الأحاديث يشمل الصحيح والحسن لغيره وهو الضعيف المعتضد بمثله.

وفي قول أحمد دلالة واضحة على تضمينه أحاديث صحيحة وحسنة وهي درجة الأحتجاج بالحديث.

وأما قول أحمد السابق: قصدت في المسند الحديث المشهور وتركت الناس تحت ستر الله تعالى ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء

---

(١) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المحقق: صبحي البدري السامرائي، ج١، ص٤٩، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

بعد الشيء ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

قال أبو موسى المديني: وهذا ما أظنه يصح لأنه كلام متناقض لأنه يقول لست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو يقول في هذا الحديث بخلافه وإن صح فلعله كان أولا ثم أخرج منه ما ضعف لأني طلبته في المسند فلم أجده(١).

قلت: وهذا التناقض يصح على رأي أبي موسى لأنه يعتقد بصحة أحاديث المسند عند أحمد لا بحجيتها وأحمد بن حنبل قال بحجيتها لا بصحتها فلا تناقض.

ويبقى القول أن الضعيف لا يحتج به فكيف يوفق بين القولين؟. أقول: لايمكن قطع كلام أحمد بعضه عن بعض فالضعيف الذي قصده أحمد هو وجود راو ضعيف في إسناده مع كون الحديث مشهور وغير معارض.

وبغض النظر عن كون كلام أحمد السابق صحيح أم لا؟ فإن المسند فيه أحاديث ضعيفة وهي قليلة بالنسبة إلى حجم الكتاب.

ولكن الكلام في الحديث الحسن، فقول أحمد الأخير لايناقض قوله الأول (انظروه فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة).

ففي القول الأول قال: ما ليس في المسند ليس بحجة.

والحجة يشمل الصحيح والحسن والضعيف المعتضد بمثله.

وفي القول الثاني أعترف بوجود الراوي الضعيف لكن الحديث مشهور، حيث قال: (قصدت في المسند الحديث المشهور)، مع عدم المعارضة .

ويمكن ترتيب كلام أحمد بن حنبل كالآتي:

١-رواية الحديث المحتج به ويشمل الصحيح والحسن.

٢-رواية حديث الراوي الضعيف إذا جاء من طريق آخر مثله مع عدم المعارضة.

وهذه الشروط في الحديث أشد من شروط الترمذي في تعريفه للحديث الحسن.

---

(١) خصائص مسند أحمد، ص٢١.

وبذلك يتبين أن المسند كله حجة عند أحمد حيث لا تناقض في كلامه ولا حاجة لتأويله.

وهذا الكلام لايمنع وجود الضعيف الذي ليس له عاضد أو بعض الأحاديث الضعيفة جدا لأن الكمال لله وحده ولا يتأتى الكمال لعمل ابن آدم إلا ما شاء الله تعالى.

قال ابن حجر: والحق أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات وفيه القليل من الضعاف الغرائب الافراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا وبقى منها بعده بقية.

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لمنهج أحمد بن حنبل في مسنده وذكر بعض أقواله التي أبان فيها عن منهجه، والمرور على ذكر بعض أقوال أهل العلم في هذا السفر الكبير يتضح لي الأمور التالية:

١- إن مسند أحمد بن حنبل أعظم مصنف في حفظ السنة النبوية حيث حوى على اصول السنة النبوية ولم يفته إلا اليسير.

٢- إن أحمد بن حنبل هو أول من عمل بمنهج الانتقاء حيث إنه لم يكن يكتب كل ما سمعه وتلقاه وإنما كان يتثبت في الرواية ويتحرى الجيد والمقبول فيضعه في كتابه.

٣- كان أحمد بن حنبل على علم ودراية بما يروي في مسنده لذلك حث عليه ورغب فيه وجعله إماما يرجع اليه ويعول عليه وهو حجة عنده.

٤- وكان معظما للسنة النبوية حافظا لها ومن منهجه أنه يقدم الحديث الضعيف على رأي الرجال.

٥- معظم أحاديث المسند صحيحه أو حسنة وفيه جملة من الأحاديث الضعيفة والضعيفة جدا وهي يسيرة بالنسبة إلى حجم الكتاب.

٦- إن رتبة مسند أحمد لاتقل عن رتبة كتب السنن الأربعة إن لم يكن مقدم عليها أو على أغلبها.

٧- رتب المسند ترتبا خاصا استحدثه ولم يسبق إليه حيث جعل عدة معايير لهذا الترتيب منها الشرافة في النسب ومنها السابقة في الإسلام وغير ذلك.

٨- تأثر كثير من العلماء الذين أتوا بعده بمنهجه وبدا ذلك واضحا من مناهجهم في مصنفاتهم أو من خلال ما صرحوا به من أقوال.

المصادر

- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الثقات، ج ٨، ص١٨، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ ه = ١٩٧٣.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ج١١، ص٢٨٦، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، أبو الفضل، (المتوفى: ٢٦٥هـ) سيرة الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، ج ١، ص٣٧، الناشر: دار الدعوة – الاسكندرية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) : سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي، (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
- أبو حمزة الشامي، ترجمة الأئمة الأربعة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحن،المحقق: د عمر سليمان العقيلي، الناشر: دار العلوم – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- أبو موسى المديني، محمد بن عمر بن أحمد، خصائص مسند الإمام أحمد، الناشر: مكتبة التوبة – الرياض ، ١٤١٠.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد أبو عبد الله الشيباني، (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني، (المتوفى: ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبدالله، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، (المتوفى: ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- أمين القضاة، دراسات في مناهج المحدثين.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (المتوفى: ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (المتوفى: ٨٠٦هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (المتوفى: ٩٠٢هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ج١، ص٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد، (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى: ١٤٢١هـ)،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)] المسودة في أصول الفقه، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ)، صيد الخاطر، بعناية: حسن المساحي سويدان، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ) علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروذي، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- بشير علي، منهج أحمد في إعلال الحديث، رسالة دكتوراه.
- أبو داود السجستاني، رسالة أبي داود إلى أهل مكة.
- أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان الصويان، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده.
- رفعت فوزي، مناهج المحدثين.
- أحمد شاكر، تحقيق خصائص المسند.
- ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، (المتوفى: ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه:

عبدالفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري.
- مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد، فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، الناشر: دار المسلم - الرياض تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ج ١، ص٧٣، الطبعة الأولى، ١٤١٤.
- طاهر بن صالح، (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، اختصار علوم الحديث، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.

- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)، الفروسية المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس – السعودية – حائل،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، القول المسدد في الذب عن المسند، ج ١، ص٣. الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤٠١.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر ــ بيروت، الطبعة: الأولى ــ ١٩٩٦م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي،الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- السيوطي، شد الأثواب في سد الأبواب ، تحقيق : د. مصطفى عمار منلا، باحث ورئيس قسم المخطوطات والوثائق،بمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ج ١، ص١٩ .
- الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (المتوفى: ١٣٤٥هـ)،نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المحقق: شرف

حجازي، الناشر: دار الكتب السلفية – مصر، الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ابن الأثير، المصعد الأحمد.
- مناقب أحمد.
- شعيب الأرنؤوط، مقدمة تحقيق المسند..